**الفهرس:**

|  |  |
| --- | --- |
| رقم الصفحة | العـــــــــــنوان |
| 2 | **المقدمة** |
| 3 | **أسباب الأزمة المالية العالمية** |
| 6 | **تأثير أزمة الائتمان العالمي على العالم العربي** |
| 7 | **أزمة الائتمان العالمي والمصارف الإسلامية** |
| 9 | **تأثير الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد السوري** |
| 91516 | * المحور الأول: ويتضمن المفاصل الأساسية التي يمكن أن تتأثر الأزمة بها وآلية مواجهتها.
* المحور الثاني: يتضمن العوامل التي تحد من تأثير الأزمة على الاقتصاد في سوريا.
* المحور الثالث: يتضمن الاقتراحات التي تحد من آثارها السلبية.
 |
| 17 | **هل أثرت الأزمة المالي العالمية سلباً على الاقتصاد السوري فعلاً؟** |
| 19 | **الخاتمة**: |

**مقدمة :**

لقد شهد القرن العشرين عدداً من الأزمات الاقتصادية أهمها أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات وأزمة انهيار بريتون وودز , والأزمة الآسيوية في التسعينات ,وأخيراً أزمة الاقتصاد العالمي الحالي والتي دعمتها الأحداث التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية ,ففي أيلول من عام 2008 بدأت أزمة مالية عالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ الكساد الكبير في عام 1929 , ابتدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية , ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوربية والدول الأسيوية ودول الخليج العربي , والتي ترتبط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي ,وقد شملت هذه الأزمات العديد من الأسواق المالية فكان انهيار بورصة نيويورك أول حدث تاريخي يضرب الأسواق المالية العالمية , وأمام هذه التطورات وقفت المنظمات المالية الدولية عاجزة عن إيجاد حلول جذرية لهذه الأزمات في ظل ليبرالية جديدة حاضنة للعولمة والتي أدت الى التحرر الكامل لرؤوس الأموال ,وهذا ما أثار الشكوك حول قدرة العولمة على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ,فأكبر اقتصاد عالمي مهدد بالانزلاق إلى هاوية الكساد والإفلاس , وهو ما أقلق الخبراء وصناع القرار في مختلف أنحاء العالم , فالأزمة لم تعد تعني بلدا واحدا فقط , بل أمست تنتقل إلى البلدان الأخرى ,وهذا ناتج عن موجات التحرر المالي والعولمة ,فهل يا ترى كان للاقتصاد السوري نصيبٌ كبيٌر منها ؟؟

**أسباب الأزمة المالية العالمية :[[1]](#footnote-2)**

يقف العـــالم مشدوهاً أمام ما يطلق عليه “الأزمة المـــالية” العالمية ، فأكبر اقتصــاد في العالـــم

( الولايات المتحدة الأمريكية ) مهدد بالانزلاق إلى هاوية الكــساد والإفلاس، ومِن مَن؟

من أكبر وأعرق المؤسسات المالية الدولية في أمريكا وأوروبا، فكيف حدث ذلك؟ ولماذا هي “أزمة مالية” أكثر منها “أزمة اقتصادية”؟ فهي أزمة في القطاع المالي ولكنها تهدد بإغراق الاقتصاد بأكمله. فكيف ولماذا؟

الأسباب الرئيسية التي تقبع وراء هذه الأزمة تتعلق المؤسسات المالية التي أسرفت في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني، ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية، زاد عدد المدينين، وزاد بالتالي حجم المخاطر إذا ما عجز أحدهم عن السداد، وهناك ثلاثة عناصر متكاملة يمكن الإشارة إليها وتفسر هذا التوسع المجنون في إصدار الأصول المالية.

أما **العنصر الأول** فهو زيادة أحجام المديونية أو ما يطلق عليه اسم الرافعة المالية (Leverage)، فما هو المقصود بذلك؟

كما نعلم هناك نوعين من الأصول المالية، (أصول تمثل الملكية) و(أصول تمثل مديونية)، أما الأصول التي تمثل الملكية فهي أساساً ملكية الموارد العينية من أراض ومصانع وشركات، وهي تأخذ عادة شكل أسهم ، وبالنسبة لهذا الشكل من الأصول المالية فهناك ـ عادة ـ حدود لما يمكن إصداره من أصول للملكية، ، لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية، أما بالنسبة للشكل الآخر للأصول المالية وهو المديونية، فيكاد لا توجد حدود علي التوسع فيها، وقد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول للمديونية، وكانت التجارب السابقة قد فرضت ضرورة وضع حدود علي التوسع في الاقتراض،ومن هنا فقد استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية علي ربط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدني من الأصول المملوكة، فالمدين يجب أن يتملك حداً أدني من الثروة حتي يستدين، وأن يتوقف حجم استدانته علي حجم ملكيته للأصول العينية، ولذلك حددت اتفاقية بازل للرقابة علي البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك بألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك، فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأسمال واحتياطي وهو ما يعرف بالرافعة المالية.

ورغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام هذه النسب، فإن ما يعرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا تخضع لرقابة البنك المركزي (SEC)،

ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعفاً من حجم رؤوس أموالها كما في حالة( (UBS، ويقال إن الوضع بالنسبة لبنك Lyman brothers) ) كان أكبر، وهذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيداً من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للأزمة العقارية، كما سنشير.

ولكن لماذا تتوسع المؤسسات المالية في الإقراض والاقتراض؟

لسبب بسيط، الجشع( (Greed، فمزيد من الإقراض والاقتراض يعني مزيداً من الأرباح، أما المخاطر الناجمة عن هذا التوسع في الإقراض فهي لا تهم مجالس الإدارة في معظم هذه البنوك، والتي تهتم فقط بالأرباح قصيرة الأجل، حيث يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة، ومن هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها ومكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك، وهكذا أدى الاهتمام بالربح في المدة القصيرة إلي تعريض النظام المالي للمخاطر في المدة الطويلة.

ولكن التوسع في الإقراض لا يرجع فقط إلي تجاهل اعتبارات الحدود للرافعة المالية لكل مؤسسة، بل إن النظام المالي في الدول الصناعية قد اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه **المشتقات المالية( (Financial Derivatives**، وهي **العنصر الثاني** والذي يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء علي أصل واحد كما سيتضح من المثال الذي سوف نعرضه عن تركيز الإقراض علي قطاع أو قطاعات محدودة.

- ولدت الأزمة الأخيرة نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهن العقارية، فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والاقتراض، فالحلم الأمريكي لكل مواطن هو أن يملك بيته، ولذلك فهو يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، والأزمة بدأت فيما عرف بالرهن العقاري الأقل جودة ( (Subprime، فماذا حدث؟

يشتري المواطن بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار، ثم ترتفع قيمة العقار، فيحاول صاحب العقار الحصول علي قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا التسمية بأنها الرهن الأقل جودة، لأنها مرهونات من الدرجة الثانية،

و بالتالي فإنها معرضة أكثر للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات، ولكن البنوك لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة، بل استخدمت “المشتقات المالية” لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض.. كيف؟

عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلي استخدام هذه “المحفظة من الرهونات العقارية” لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخري بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق ([[2]](#footnote-3) (Securitization، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات،

بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية, فالبنك يقدم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخري، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخري، هذا ما أدى إلى تركز الإقراض في قطاع واحد “العقارات” وبالتالي زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة “المشتقات” علي تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة.

ويأتي **العنصر الثالث** والأخير وهو نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي علي المؤسسات المالية الوسيطة.

على الرغم من أن البنوك التجارية في معظم الدول تخضع لرقابة دقيقة من قبل البنك المركزي،

ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتي تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخري مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة علي المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة علي الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي تشجع المستثمرين علي الإقبال علي الأوراق المالية.

وقد تكاتفت هذه العناصر علي خلق هذه الأزمة المالية، ولم يقتصر أثرها علي التأثير علي القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر نتيجة للتوسع المحموم في الأصول المالية، بل إنه هدد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو “ا**لثقة**”، فرغم أن العناصر الثلاثة المشار إليها ـ زيادة الاقتراض، وتركيز المخاطر، ونقص الرقابة والإشراف ـ كافية لإحداث أزمة عميقة، فإن الأمور تصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم علي ثقة الأفراد، ويزداد الأمر تعقيداً نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول، فجميع المؤسسات المالية ـ وبلا استثناء ـ تتعامل مع بعضها البعض، وأي مشكلة عويصة تصيب إحدي هذه المؤسسات، لابد أن تنعكس بشكل مضاعف علي بقية النظام المالي العالمي “العولمة”.

وهكذا نجد أن الأزمة المالية الحالية هي نتيجة للتوسع غير المنضبط في القطاع المالي في الولايات المتحدة ومن ورائه في بقية دول العالم المتقدم، والسؤال: هل يمكن االاستغناء عن هذا الاقتصاد المالي بأدواته المتعددة ومؤسساته الكثيرة؟ للأسف لا يمكن.

الأصول المالية أصبحت مثل الدورة الدموية في الجسم، فلا يكفي أن يكون في جسم الإنسان أعضاء رئيسية مثل القلب والمعدة والرئتين، بل لابد من دورة دموية تنقل الغذاء وتطلق الحركة في جسم الإنسان، وهكذا أصبح الاقتصاد لا يكتفي بالمصانع والأراضي الزراعية، بل إن ما يحركها هو أصول مالية مثل الأسهم والسندات والنقود، وهناك الادخار والاستثمار الذي يتحقق من خلال أدوات مالية، ولذلك فإن علاج الأزمة المالية ضروري ولا يمكن تجاهله.

**تأثير أزمة الائتمان العالمي على القطاع المالي العربي:[[3]](#footnote-4)**

بقيت أسواق الأسهم العربية بمنأى عما يحدث في الأسواق العالمية، وشهدت خلال الأسابيع القليلة من شهر أيلول عام 2007 تقلبات شبه طبيعية والسبب في ذلك يعود إلى أن غالبية اللاعبين في هذه الأسواق هم من المستثمرين الأفراد الذين ليس لهم تواجد يذكر على الساحة العالمية، إضافة إلى قلة الترابط بين أسواقنا والأسواق الدولية.

أما المستثمرين من بنوك ومؤسسات وشركات عالمية والذين استثمروا في السندات المغطاة بأصول عقارية أو في صناديق التحوط التي تأثرت بشكل مباشر بالأزمة المالية الراهنة فهؤلاء سيتعرضون لخسائر يصعب تقديرها.

إن انكشاف المصارف العربية على أزمة الرهن العقاري الأمريكي وأدواته المالية يعتبر محدوداً. فمعظم البنوك العربية لا تستثمر سوى القليل في مثل هذه الأدوات، أما البنوك التي لها حيازة في صناديق تحوط تستثمر في سندات مغطاة بأصول عقارية فخسارتها ستكون بقدر حيازتها لمثل تلك الأصول. وحسب استطلاع أجرته شركة التصنيف الائتماني “ستاندرد آند بورز” أخيراً فإن مجموع استثمارات بنوك المنطقة في سندات الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض لا يزيد على %1 من مجموع أصول هذه البنوك.

إن التقلبات الحاصلة في أسواق المال العالمية سيكون لها بعض الأثر على البورصات العربية، خصوصاً أسواق الأسهم التي تسمح للمحافظ العالمية الاستثمار فيها. ففي فترات الأزمات يتجه المستثمر إلى تخفيض نسبة المخاطرة لديه ويتحول من الأسواق الناشئة إلى استثمارات أكثر سيولةً وأماناً مثل السندات الحكومية. وعلى الرغم من صغر حجم تدفقات محافظ الاستثمار العالمية إلى أسواقنا المحلية إلا أنها ساهمت أخيراً في تحديد التوجه العام للبورصات العربية. ويشار إلى أن أكبر أسواق الأسهم الإقليمية من حيث القيمة السوقية، ألا وهو سوق الأسهم السعودية، لا يسمح للأجانب بامتلاك الأسهم إلا بشكل غير مباشر عن طريق صناديق الاستثمار التي تديرها البنوك المحلية، في حين أن أسواق كل من الإمارات والكويت ومصر وقطر والأردن تشهد وبشكل متصاعد زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية في بورصاتها.

إن أكبر المخاطر التي قد تنجم عن الأزمة المالية الحالية هو احتمال حصول تباطؤ اقتصادي عالمي. فالهبوط الذي سُجل أخيراً في أسعار العقارات السكنية في أمريكا وغيرها من الأصول والذي صاحبه ضغوط إضافية على عملية التسليف سيكون له أثر سلبي على المستهلك الأمريكي المثقل أصلاً بأعباء الديون، مما قد يؤدي لاحقاً إلى ظهور أزمة في قطاع التسليف عن طريق بطاقات الائتمان وارتفاع في معدلات تخلف الشركات عن سداد ديونها. وهذه كلها بوادر لعملية تباطؤ اقتصادي قد تطول أو تقصر بحسب السياسة المالية والنقدية للولايات المتحدة. وسيشعر القائمون على السياسة النقدية في دول المنطقة أنهم مضطرون لمجاراة السياسة النقدية التوسعية التي أخذت الولايات المتحدة باتباعها أخيراً، وهذا سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية وأسعار صرف العملات العربية المرتبطة بالدولار وسيزيد من الضغوط التضخمية التي ظهرت مؤخراً في عدد من دول المنطقة.

**أزمة الائتمان العالمي والصيرفة الإسلامية:[[4]](#footnote-5)**

الاقتصاد الإسلامي يعتمد في بنيانه على الإنسان في حاجاته وميوله، ويقوم على أن هذه الحاجات والميول يجب إشباعها في إطار يحافظ على إنسانيته وينميها.

والفصل بين عملية التوزيع وشكل الإنتاج، في الاقتصاد الإسلامي، لا يمكن أن يكون فصلا ماديا، فالتداول في مفهوم الاقتصاد الإسلامي، جزء من عمليات الإنتاج، لأن نقل الثروة من مكان إلى آخر، يقرب المنتج من المستهلك، مما يعني في كثير من الأحيان منفعة جديدة، ويعتبر بالتالي تطويرا للمادة إلى شكل أفضل بالنسبة إلى حاجة الإنسان.

ولكن الاقتصاد العالمي مبني على وهم مستندات مالية لا مقابل لها، وقيمتها مرتبطة بحجم الطلب، في سيل من المضاربات من دون تسلم فعلي للمواد.

هذه الشكلية من التعامل يدحضها النظام المالي الإسلامي بمعناه المادي، حيث أن في رأي كثير من الفقهاء، أن التاجر إذا اشترى حنطة مثلا ولم يستلمها، لا يسمح له أن يربح فيها عن طريق بيعها بثمن اكبر، ويجوز له ذلك بعد استلامها، مع أن عملية النقل القانونية تتم في الفقه الإسلامي بنفس العقد، ولا تتوقف على عمل ايجابي بعده، فالتاجر يملك الحنطة بعد العقد، وان لم يستلمها، ولكنه بالرغم من ذلك لا يسمح له فقها بالاتجار بها، والحصول على ربح ما لم يستلم البضائع، حرصا على ربط الأرباح التجارية بعمل، وإخراج التجارة من كونها مجرد عمل قانوني يدر ربحاً.

فأساس المشاكل المالية والمخاطر الدولية التي تهدد النظام المالي الدولي هو تخطي هذه القاعدة، فمع هذا التخطي، تم زعزعة الملجأ المثالي للاستثمار الثابت للعائلات وهو القطاع العقاري.

وكنظرة أولية، لا بد من درس تداعيات الأزمة العقارية على ثقة المستثمرين، والعائلات، وعلى النتائج في المصارف، والاستهلاك، والانعكاسات على الاقتصاد الحقيقي لهذه الدوامة الاقتصادية، والتي أدت إلى المساس بصلب هدف الاقتصاد وهو إسعاد الإنسان.

فقد تم إعادة النظر في توقعات النمو في الولايات المتحدة لتصل إلى 2%، بدل 2.2% ، مع الإشارة إلى أن هذه الأزمة هي الثانية خلال العام 2007، ففي النصف الأول، أدى تراجع أسعار العقارات، إلى انخفاض مستوى الثروة للعائلات، والذي انعكس على قدرة العائلات على الاستدانة، هذه الانخفاض في بداية العام تم التعويض عنه بعائدات كبيرة تم كسبها في مراهنات البورصة، لكن الأزمة الحالية زادت من خسائر الثروات، وستؤدي إلى لجم الاستهلاك بقوة.

ورغم اختلاف المبادئ، فان المصارف الإسلامية، وان كانت الأزمة الحالية غير مؤثرة فيها ، فقد لا تكون مستقبلا بمعزل عن الأزمات الدولية، خاصة وان تقرير لوكالة الائتمان ستاندرد اند بورز، ذكر مؤخراً، أن المؤسسات المالية الإسلامية لا تسد سوى حوالي 15% من حاجة السوق المتاحة من الخدمات المالية للمسلمين حول العالم، وأن حجم الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية يبلغ حاليا حوالي 400 مليار دولار، وهو أقل بكثير من حجم السوق الذي تقول عنه وكالة الائتمان انه يبلغ حوالي 4 تريليونات دولار. وان الدراسات الاقتصادية المتخصصة تتوقع أن يصل حجم الودائع والأصول المالية في نهاية العام 2010 إلى حوالي 500 مليار دولار (نصف تريليون دولار) وسيستثمر منه 25% في منطقة الشرق الأوسط، و75% في جميع أنحاء العالم، فنكون بالتالي عرضة للمخاطر الترددية المتأتية من الخارج.

ولكن المناعة تأتي من النظام نفسه الذي يسقط المراهنة، ويخفض المخاطر عبر توزيعها بين الممول والمستثمر، لتصبح المشاركة في البنية الاقتصادية هي أساس تفاعل الاقتصاد الإنساني، التي يشعر عبرها كل مستثمر بانتمائه عبر هذه المساهمة.

الجدير بالذكر أن عددا من البنوك العالمية تقوم الآن بالتعامل بالصيرفة الإسلامية وافتتاح فروع خاصة بها، وذلك نظراً للإقبال الشديد من قبل المتعاملين بالصيرفة الإسلامية سواء في الغرب أو الدول الإسلامية، ونجاح الأدوات والمنتجات الإسلامية في تحقيق عوائد وأرباح أفضل مما تحققه البنوك التقليدية، سيؤدي إلى معرفة الإسلام بشكل أكبر وأعمق".

**تأثير الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد السوري:[[5]](#footnote-6)**

تباينت الآراء حول تأثير الأزمة المالية العالمية الحالية على اقتصادنا الوطني ، فالبعض أكد أنها ستترك آثارا كبيرة من خلال علاقة اقتصادنا بالعالم الخارجي ولاسيما أن تجارتنا الخارجية تزداد من عام إلى آخر سواء على صعيد المستوردات أو الصادرات، والبعض الآخر يؤكد أن تأثيراتها ستكون محدودة من خلال ضعف علاقتنا الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأميركية وفك الارتباط بين الليرة السورية والدولار الأميركي وعدم وجود السوق المالية... الخ، ولكن أعتقد بأن الموضوع أكبر وأكثر تعقيدا من هذين التحليلين، وأن الآثار المترتبة تنطلق من نقطتين اثنتين وهما (طبيعة ومكونات اقتصادنا وقدرته المناعية وترابط قطاعاته - علاقته بالعالم الخارجي ومدى تأقلمه الإيجابي)، لهذا يتجلى تأثير أي أزمة اقتصادية خارجية على اقتصادنا من خلال النقاط التالية :

1- طبيعة وهيكلية وبنية مكونات فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني.
2- العلاقات التبادلية مع العالم الخارجي ودرجة الانكشاف التجاري.
3- حجم المديونية والعجز والاحتياطيات النقدية والاستثمارات الأجنبية.

وسنعالج تأثير الأزمة العالمية وفقاً للمؤشرات السابقة ووفقاً لثلاثة محاور:
المحور الأول: ويتضمن المفاصل الأساسية التي يمكن أن تتأثر الأزمة بها وآلية مواجهتها.
المحور الثاني: يتضمن العوامل التي تحد من تأثير الأزمة على الاقتصاد في سوريا.
المحور الثالث: يتضمن الاقتراحات التي تحد من آثارها السلبية.

**المحور الأول** تأثير الأزمة: إن مفاعيل الأزمة وتأثيراتها تتجلى بشكلها المباشر أو غير المباشر أي (هزاتها الارتدادية)- والتي يمكن أن تؤثر- كما يلي:

1- **من خلال طبيعة وهيكلية الاقتصاد السوري**:

 إن اقتصادنا الوطني متنوع ويعتمد على مصادر متعددة، ولكن في السنوات الثلاث الأخيرة بدأ الوزن النوعي لقطاع الخدمات يتطور تطورا كبيراً بالمقارنة مع القطاع الإنتاجي أي (الزراعة والصناعة)، وهنا نذكر الملاحظات التالية:
- بلغ معدل النمو الاقتصادي لعام 2007 بالمقارنة مع عام 2006 نسبة 6.5% ، حيث ارتفع بالأسعار الثابتة من 1192739 مليار ليرة سورية إلى 1269820 لكن رغم هذه الزيادة المقبولة إلا أنه يجب أن نشير إلى ما يلي:
أ- أغلب معدلات النمو كانت مركزة في القطاع الخدمي (قطاع البناء والتشييد بنسبة 30.2% وترتب على هذا زيادة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 3.3% إلى 4.1%

- قطاع المال والتأمين والعقارات معدل 42% وزادت مساهمته من 4.9% إلى 6.5%

- النقل والمواصلات والتخزين 11.2% وزادت مساهمته من 11.6% إلى 12.1%.. إلخ).
ب- تراجعت معدلات النمو في قطاع الزراعة والري من 8.7% عام 2006 إلى 3.4% عام 2007 ما أدى إلى تراجع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 24.5% إلى 22.7% وهذا يتطلب منا العمل لزيادة الإنتاج الزراعي ومردوديته واستثمار الأرض الزراعية المتاحة وخاصة أننا نتوقع ارتفاعا كبيراً في أسعار المواد الأولية والمنتجات الغذائية كنتيجة مباشرة لتداعيات الأزمة ودخول الاقتصاد العالمي في مرحلة الركود.
ت- تراجع معدل النمو في الصناعة الاستخراجية ,بسبب تراجع الإنتاج النفطي، مما أدى إلى تراجع مساهمتها من 15.2% إلى 12.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالــــتالي لا بد من التوسع في الاستكشافات النفطية أفقيـــاً وزيادة المردودية البئرية عمودياً وتصنيع النفط الخام محلياً، وخاصة أن الإيرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة قد تراجعت من 138 ملياراً

 عام 2006 إلى 100 مليار عام 2007، وأولى نتائج الأزمة انعكست مباشرة على سعر برميل النفط من عتبة 150 دولاراً إلى أقل من 70 دولاراً، وهذا سيؤثر على الإيرادات النفطية علماً أنها قدرت في موازنة عام 2009 بحدود 110.7 مليارات ليرة سورية على أساس 51 دولاراً للبرميل الواحد من النفط الخام و42 دولاراً للثقيل، وبالتالي فإن تذبذب سعر النفط سينعكس على اقتصادنا بحسب الفاتورة النفطية الإجمالية.

**(نلاحظ في الشكل التالي الأزمات والأثر الذي تترك على سعر برميل النفط الخام عالمياً)[[6]](#footnote-7)**



ث- لا تزال نسبة الصناعة التحويلية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي متواضعة بحدود 7.6% ويجب ألا تقل عن 20% وتؤمن تفعيل العلاقة بين الزراعة والصناعة من خلال تصنيع المواد الأولية وتساهم في زيادة القيمة المضافة وتشغيل اليد العاملة وتأمين الاكتفاء الغذائي والقطع الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات.. إلخ، وكلما ازدادت أهمية الصناعة التحويلية استطعنا مقاومة تداعيات الأزمة الاقتصادية المالية العالمية والتقليل من نتائجها

السلبية في المستقبل.

2**- العلاقة التبادلية مع العالم الخارجي** :

 سيتجلى هذا من خلال درجة الارتباط مع العالم الخارجي عن طريق التجارة الخارجية أي (المستوردات والصادرات)، وهي ستتأثر بشكل مباشر من خلال حالة الركود التي سيتعرض لها الاقتصاد العالمي، ولاسيما أن حجم تجارتنا الخارجية بحدود 60% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال تحليلنا للتجارة الخارجية لعام 2007 وجدنا ما يلي:
1- زادت التجارة الخارجية السورية بالأسعار الجارية من 1036336 مليار ليرة سورية عام 2006 إلى 1263591 أي بمعدل زيادة مقداره 22%.
2- زادت المستوردات من 531324 ملياراً عام 2006 إلى 684557 عام 2007 أي بنسبة 29%[[7]](#footnote-8)، في حين زادت الصادرات من 50512 إلى 579034 أي بمعدل زيادة قدرتها 15%، أي بمعدل الزيادة في المستوردات أكبر من معدل زيادة الصادرات ترتب على هذا:
أ- زيادة العجز في الميزان التجاري من 26312 ملياراً إلى 105523 ملياراً أي أكثر من 4 أضعاف خلال عام واحد.
ب- تراجعت نسبة التغطية أي (الصادرات ÷ الواردات) من 95% إلى 85% وهذا مؤشر سلبي يجب أن نعمل لتجاوزه بحيث تكون نسبة التغطية أكثر أو على الأقل 100%.
3- إن الشريك الأول في التجارة الخارجية في المستوردات هو الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية الأخرى حيث بلغت النسبة 47% وكذلك في الصادرات بلغت النسبة 43%، ونخشى من أن تنتقل بعض نتائج الأزمة إلى اقتصادنا عن طريق المستوردات لذلك لابد من ضبطها سواء من خلال قيمتها أو نسبتها إلى الصادرات.
4- إننا بأمس الحاجة إلى إعداد (الخريطة التبادلية) لأن الكثير من السلع يمكن أن نؤمنها من الدول الشقيقة والصديقة التي تربطنا معها اتفاقيات تجارية مثل (الدول العربية- تركيا- إيران - الدول الصديقة مثل الصين وروسيا وفنزويلا.. إلخ)، ما يمكننا من تحقيق الهدفين التاليين وهما:
أ- تأمين الكثير من احتياجاتنا بشروط ميسرة ومنها أسلوب المقايضة للكثير من السلع الموجودة عندنا بما نحتاجه من سلع منتجة عندهم.
ب- تحديد السلع التي نحن بحاجة لها وإقامة المشاريع المشتركة معهم وبما يضمن مصالحنا المشتركة مثل إقامة مصفاة نفط مع الجانب الإيراني والفنزويلي أو تصنيع السيارات مع الجانب الإيراني أو تصنيع الغزول والأقمشة مع الجانب التركي أو تصنيع الورق مع ماليزيا أو المستلزمات من المعدات الكهربائية والطبية مع الجانب الروسي... إلخ.
5- إن أغلب صادراتنا من المواد الأولية والسلع نصف المصنعة (رغم تحسنها بالمقارنة مع عام 2006) وهي من السلع ذات المحتوى التكنولوجي المتواضع والسعر المنخفض في حين مستورداتنا من السلع المصنعة وخاصة المعدات والآلات وهي ذات محتوى تكنولوجي وسعر مرتفعين، وهذا ما يجب أن يدفعنا إلى إعادة النظر بطبيعة وهيكلية ونوعية الصــــــــادرات والمستوردات لأننا بذلك نضمن تقليل التأثر بالنتائج الكارثية للأزمة الأميركية.

 وتبقى تجارتنا الخارجية تعبيراً وانعكاساً لواقعنا الإنتاجي، وبالتالي لابد من تحسين النمط الإنتاجي عن طريق زيادة إنتاجية العمل وتعزيز القدرة التنافسية، وعندها يتحسن الإنتاج نوعاً وكماً وبالتالي تتحسن كل المؤشرات الاقتصادية بما فيها زيادة قدرتنا المناعية أمام الأزمات الخارجية.
6- قد يقول البعض إن علاقاتنا الاقتصادية مع العالم الخارجي تحكمها المتطلبات الداخلية لاقتصادنا، و لكن أيضاً يجب أن نبتعد عن مصادر الأزمة حتى لا تنعكس نتائجها علينا، ومن خلال تحليل بنود التجارة الخارجية وجدنا أن صادراتنا يغلب عليها المواد الخام ونصف المصنعة بشكل أساسي ونستورد السلع المصنعة حيث:
أ- إننا حققنا فائضاً أي (صادراتنا أكبر من مستورداتنا) في المجموعات التالية (حيوانات حية- منتجات نباتية- شحوم ودهون وزيوت- جلود- منتجات نسيجية - تحف فنية وأثرية)، أي إن أغلبها ذات محتوى تكنولوجي متواضع وأسعارها قليلة بسبب كثرة العارضين منها وجود بدائل عنها ما يقلل من الطلب عليها وبالتالي تنخفض أسعارها.
ب- لدينا عجز تجاري في المجموعات التالية (المنتجات الغذائية- المنتجات المعدنية وخاصة الوقود المعدني- الصناعات الكيميائية- اللدائن وصناعة السيللوز- الخشب والفحم الحجري- الورق- الإسمنت - المعادن- أجهزة ومعدات كهربائية- معدا ت نقل- أدوات طبية)، ويمكن أن نؤمن الكثير من هذه المنتجات إن لم يكن كلها من الدول الشقيقة والصديقة وخاصة التي تربطنا معها اتفاقيات تجارية مثل (الدول العربية- تركيا - إيران) وتعميق التعاون مع ماليزيا وفنزويلا وروسيا والصين والهند... إلخ.
ت- بعد أن نحدد الاحتياجات يمكن أن نفكر في إقامة مشاريع وشركات مشتركة ولاسيما أننا نملك المواد الأولية اللازمة لها وعلى سبيل المثال (تعميق الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية مع إيران وفنزويلا - تعميق الصناعة الورقية مع ماليزيا - تعميق صناعة المعدات الكهربائية والأجهزة الطبية مع روسيا والصين - تعميق الصناعة النسيجية والغذائية والإسمنت مع تركيا ... إلخ)، وبالتالي نضمن تحقيق مزايا عديدة تساعدنا في مواجهة الأزمة.

3- **تأثيرالأزمة على بعض المؤشرات الأخرى**:

 نظراً لضخامة هذه الأزمة فإنها يمكن أن تؤثر على مجالات عدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:
**1-** التأثير على معدل الاستثمار والقطع الأجنبي الوارد إلى سورية وخاصة أن الاستثمارات هي الحامل الحقيقي للتنمية الاقتصادية، وهذا يتوقف على حجم الاستثمارات وتوزعها بما يتناسب مع مواردنا وموادنا الأولية المتاحة، وبالتالي يجب الاعتماد بالدرــجة الأولى على المدخرات الوطنية وتحويلها إلى اســـتثمارات والعمل لجذب الأموال الســــــــــورية المهاجرة والمهجرة والاستثمارات العربية والأجنبية، وهذا يتطلب تحـــــــــــسين المناخ الاستثماري وتفعيل هيئة الاستثمار السورية للوصول إلى معدل استثماري لا يقل عن 35% من الناتج المحلي الإجمالي وهنا نقترح ما يلي:
أ- زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق زيادة موازنتها السنوية وخاصة الاستثمارية، فقد بلغت لعام 2009 مقدار 685 مليار ليرة سورية موزعة إلى 410 مليارات للإنفاق الجاري بنسبة 60% و275 ملياراً للإنفاق الاستثماري بنسبة 40%، وهنا نبدي الملاحظات التالية:
يجب زيادة حجم الموازنة السنوية لأنها تشكل من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي نسبة 28% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر بالأسعار الجارية 2443 مليار ليرة سورية، في حين تتجاوز في دول أخرى مماثلة لنا نسبة 35%، ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنه مع الأزمة فقد تزداد التكاليف الاستثمارية اللازمة لإقامة المشاريع المستقبلية.
يجب زيادة الاعتمادات الاستثمارية على حساب الاعتمادات الجارية ولاسيما أننا بأمس الحاجة إلى زيادة الاستثمارات الحكومية وخاصة في ظل تراجع استثمارات القطاع الخاص الإنتاجي، ونحن بأمس الحاجة إلى زيادة التكوين الرأسمالي وتنظيم الاستثمار العقاري سواء العام أم الخاص والتعويض عن تراجع الإيرادات النفطية التي تراجعت من 246.5 مليار ل.س عام 2007 إلى 100.3 مليار مقدر عام 2008 وزيادة الفوائض الاقتصادية التي يتوقع أن تتراجع من 246 ملياراً إلى 90 ملياراً للعامين المذكورين وتقليل معدلات البطالة ولاسيما أن موازنة 2009 ستوجد فقط 59368 فرصة عمل وهي لا تتجاوز نسبة 25% من المنضمين سنوياً إلى سوق العمل.
ب- ستتأثر الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى سورية وخاصة أنها تشكل 30% من إجمالي الاستثمارات، كما سينخفض حجم التبادل التجاري والمصرفي مع العالم الخارجي.
**2-** التأثير على ودائع واستثمارات السوريين في الخارج وتحويلات المغتربين، كما ستتأثر أيضاً إيداعات المصارف السورية التي تستثمر أموالها في المصارف الخارجية لأنها ستتأثر بالكساد العالمي، لذلك يجب أن نسعى لإقناع المستثمرين السوريين في الخارج بضرورة تحويل استثماراتهم وودائعهم إلى الأرض السورية لأنها ملاذ آمن للاستثمار ومضمونة بمعدل ربحية أعلى من الخارج، مع الإشارة إلى أن من نتائج الركود الاقتصادي عودة عدد كبير من الأيدي العاملة السورية المهاجرة إلى أرض الوطن، وبالتالي ستزداد الضغوطات الداخلية على الاقتصاد الوطني وسيزداد معدل البطالة ويرتفع معدل الإعالة.
**3-** التأثير على قطاع العقارات وهذا سيترك آثاراً سلبية على الاقتصاد الوطني لأنه يشغّل عدداً كبيراً من الأيدي العاملة، لذلك لابد من تنظيم عمله وتفعيل شركات القطاع العام الإنشائي والسياسة الإقراضية العقارية من خلال تقليل التكلفة ولكن مع زيادة درجة الأمان، مع الإشارة إلى أنه كلما كانت الفجوة بين (الطلب والعرض) على المساكن كبيرة ازدادت المراهنات والمضاربات العقارية وخاصة في ظل غياب الإشراف الحكومي على هذه السوق الحساسة.
**المحور الثاني-** العوامل التي تحد من تأثير الأزمة: استطاع اقتصادنا أن يتجاوز النتائج السلبية المباشرة للأزمة الاقتصادية المالية العالمية من خلال العوامل التالية:
1- ضعف العلاقة المباشرة بين اقتصادنا والاقتصاد الأميركي، حيث إن حجم التجارة الخارجية من مستوردات وصادرات لا تزال متواضعة، فقد بلغت وحسب خلاصة التجارة الخارجية للمكتب المركزي للإحصاء بحدود 480 مليون دولار لعام 2006 و581 مليون دولار لعام 2007 وهي تشكل من إجمالي تجارتنا الخارجية بحدود 2% فقط لا غير، وهذا ما خفف من انتقال العدوى من أميركا إلى بلدنا.
2- إن عدم ربط الليرة السورية بالدولار وربطها بسلة عملات (اليورو- الين- الجنيه - الدولار) وحسب نسبة المستوردات ساعد في تخفيف الآثار السلبية للأزمة، كما ساعدنا في تجاوز الانعكاسات السلبية لفقدان الدولار لـ 30% من سعر صرفه، وهذا ساهم في المحافظة على سعر صرف الليرة السورية وتغيره بحدود هامش مقبول ضمن حدود 5% زيادة ونقصان، مع وجود مقدار من الاحتياطيات النقدية التي تغطي مستورداتنا لفترة طويلة.
3- الإشراف المباشر للدولة على عمل المصارف الحكومية وتطبيقها للمعايير الدولية وخاصة معايير بازل، وإلزام المصارف الخاصة بالقرارات الحكومية وتعليمات مجلس النقد والتسليف بالخطة الحكومية، كما أننا من أقل دول المنطقة مديونية بعد أن سددنا أغلب ديوننا الخارجية التي تشكل 13% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007، حتى إن موازنة 2009 قدرت حجم القروض الخارجية فقط بحدود 12 مليار ليرة سورية أي بحدود 2% من الموازنة الحكومية وهي نسبة قليلة ومقبولة وفقاً للمعايير الدولية.
4- لاتزال مصارفنا يغلب عليها طابع المصارف التجارية وليست مصارف استثمارية كما أنها تستثمر أموالها في الخارج في مصارف مضمونة وذات تصنيف ائتماني ممتاز ومن فئة AAA وهذا ما جنبها المخاطر المصرفية الخارجية,بالإضافة إلىتصريحات حاكم مصرف سورية المركزي بأن الإيداعات المصرفية قد شهدت زيادة واضحة بعد تفجر الأزمة ولاسيما أن المصارف الحكومية مضمونة من قبل الدولة، والتي تتمتع بثقة المتعاملين.
**4-** أغلب التعاملات العقارية في القطاع الخاص لا يزال يغلب عليها الطابع النقدي (الكاش) ومبنية على الثقة المعتمدة على العادات والأعراف الاجتماعية.
**5-** المصارف السورية لا تتعامل مع الأوراق المالية المركبة والمشتقات المالية والرهونات العقارية المجيرة مع شروط ائتمانية عالية عند منح القروض، كما لا تزال التعاملات بالدولار قليلة (أي إن مستوى الدولرة قليل) نتيجة الثقة بالليرة السورية، وهذا ما جنبنا الاهتزازات الكبيرة في تذبذب أسعار صرف الدولار.
**المحور الثالث**- استنتاجات واقتراحات: إن حل أي مشكلة يتطلب فهمها ومعرفة أسبابها، لأن توصيف الظاهرة يعتبر نصف حلها، ولتجاوز نتائج هذه الأزمة فإننا نقترح على سبيل المثال لا الحصر:
1- زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية سواء الإنتاجية أم الخدمية، وخاصة أن الليبرالية الاقتصادية الداعية إلى تحييد الدولة قد أثبتت فشلها سواء في الأزمة النقدية أو الغذائية السابقتين أو المالية الحالية، وتفعيل دور مجلس النقد والتسليف سواء من ناحية تحديد حجم السيولة أو معدلات الفائدة أو السياسة الإقراضية والائتمانية المناسبة.
2- ضمان القروض الشخصية بشكل فعال ومضمون بضمانات مادية موثوقة واعتماد التنسيق الدائم بين المصارف سواء على صعيد السياسات المتبعة أو الإجراءات المتخذة.
3- دراسة العلاقة بين معدل نمو الاقتصاد الإنتاجي المادي السلعي والاقتصاد الخدمي، وإعطاء الأولوية لقطاع الإنتاج الأول والثاني أي (الزراعة والصناعة)، ودراسة العلاقة التناسبية بين (معدل النمو الاقتصادي والإصدار النقدي والكتلة النقدية) حتى لا نتعرض للتضخم، ودراسة العلاقة أيضاً بين (معدلات التضخم والفائدة المعتمدة).
4- مراقبة تدفق الأموال الأجنبية إلى المصارف السورية، حيث لا تزال ماثلة للأذهان الأزمة المالية التي افتعلها الملياردير اليهودي الأميركي (جورج سوروس) في دول جنوب شرق آسيا في أواخر ثمانينيات القرن الماضي ولم تنج منها سوى ماليزيا والصين بسبب الإجراءات الحكومية المتخذة وإشرافها المباشر على سوق صرف العملات.
5- الاستمرار بربط الليرة السورية بسلة من العملات وتنويع الاحتياطيات النقدية، واستثمار الأموال العائدة للمصارف السورية في قطاعات إنتاجية وطنية ممتلك بها مزايا نسبة وبمصارف أجنبية مضمونة، ودراسة أوضاع المصارف الخارجية لتصنيفها ومعرفة المصارف ذات المخاطر العالية وتجنب التعامل معها.

**هل أثرت الأزمة المالي العالمية سلباً على الاقتصاد السوري فعلاً؟**

بصراحة ,لا أعتقد أنه من الإنصاف أن نتحدث عن الأزمة المالية من خلال بحث بعض من آثارها السلبية المحتملة على الاقتصاد السوري ,**ما أودُ قوله أنه يجب علينا النظر الى النصف المليء من الكأس .**

لا يخفى على أحد أن ما يشكل تهديداً لدى البعض , هو بشكل أو بآخر يشكل فرصة استثمارية من وجهة نظر البعض الآخر , من منا لا يشاهد حجم الاندماجات التي حدثت على مستوى العالم في العديد من الصناعات والقطاعات الخدمية (كصناعة السيارات و البنوك و شركات النقل الجوي وغبرها...)ومتى حدث ذلك في أوج الأزمة المالية العالمية , حيث توقع العديد انخفاض الحاد في حجم الاستثمارات المباشرة منها وغير المباشرة [[8]](#footnote-9), هذا كان أحد الأشكال التي استطاعت من خلاله العديد من الشركات( الأوربية والصينية و اليابانية وحتى العربية منها) من دخول بعض الأسواق الأوربية والأمريكية , ما أود قوله أنه من الخطأ بمكان أن الأزمة المالية العالمية فقط اقتصرت على العديد من الآثار السلبية , والتي تفاوتت من دولة إلى أخرى, بل أعتقد أن الأزمة المالية العالمية ستكون واحده من أفضل الفرص التي سيحظى بها الاقتصاد السوري وذلك إذا ما تم استثمارها بالشكل الأمثل.

بلغت الخسائر التي تم تكبدها في أسواق المال العربية خلال الأزمة المالية العالمية ,ناهيك عن حجم الخسارة التي تكبدتها نتيجة لأشكال الاستثمار المباشر والغير مباشر في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا عموماً , نحو 640 مليار دولار, هذا ما دعا بالعديد من دول التعاون الخليجي إلى البحث عن أسواق أخرى أكثر أماناً , فتوجهت العديد من الاستثمارات إلى القارة السوداء , وبعض الدول العربية ومنها سوريا.

لعل السبب الرئيسي وراء ذلك كان الأزمة المالية العالمية, بالإضافة إلى العديد من الإصلاحات التي تبنتها الحكومة في سوريا في العديد من القطاعات المالية والنقدية والاقتصادية ,والتي كان لها بالغ الأثر على البيئة الاستثمارية في سوريا, والتي سنأتي على ذكر بعضها .

* فك ارتباط الليرة السورية بالدولار و ربط سعر صرف الليرة السورية بسلة من العملات (تشمل كل من الدولار و اليورو و الجنيه الإسترليني و الين الياباني ).
* عدد المصارف العاملة في سوريا (21) منها ثلاث مصارف إسلامية وبلغ عدد فروع المصارف في سوريا 436 عوضا عن 270 في عام 2004.
* السماح لغير السوريين بتملك نسب من رؤوس أموال المصارف الخاصة تصل الى 60% من رأس المال المدفوع.
* أكبر ضريبة يتم تحصيلها في سوريا من إجمالي العوائد التي تحققها الشركات , هي 25% (بالنسبة للمصارف) وقد تنخفض النسبة الى 22% بالنسبة للشركات التي تعمل بموجب قوانين تشجيع الاستثمار.
* إنشاء مدن صناعية و إعطاء العديد من الإعفاءات والتسهيلات للشركات الاستثمارية التي تنقل أعمالها إلى المدن الصناعية.
* إنشاء سوق رأسمال (سوق دمشق للأوراق المالية), والتي هي قبل أن تكون وعاء تصب فيه المدخرات الوطنية , هي آلية تسمح بدخول وخروج المستثمرين السوريين والعرب من الاستثمارات.

**الخاتمة:**

في النهاية , أعلم أن هنالك عجزا في الميزان التجاري لعام 2009 قد بلغ 130 مليار[[9]](#footnote-10) دولار ,وأعلم أيضاً بأن معدل التضخم في العام السابق قد بلغ 36% [[10]](#footnote-11)استناداً الى عام 2005 كسنة أساس و12%معدل البطالة في عام 2009 مقارنة ب 8% لعام 2006والعديد العديد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي تبعث إلى التشائم ,ولكنني أعلم أيضا بأن مشاركة الصادرات النفطية في تناقص وهذا يتطلب منا تنشيط صادرات القطاع الخاص الوطني أو تشجيع الاستثمارات (لاسيما الصناعات التحويلية التي تحقق قيمة مضافة عالية) العربية أو حتى الأجنبية في ســـوريا لدعم هذه الصادرات, و أعتقد أن الأزمة المالية العالمية قد تكون فرصة ثمينة لسوريا لجذب مليارات الدولارات العربية والتي تبحث عن ملجأ آمن لها ,وخصوصا اذا ما نظرنا الى الحجم الخجول لتواجد الاستثمارات العربية في سوريا , أو حتى حجم التجارة البينية بين الدول العربية ,وبصراحة أكثر لمست العديد من الخطوات الجادة من قبل الحكومة لجذب هذه الاستثمارات العربية خلال انعقاد مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب الثالث عشر الذي عقد منذ أيام في دمشق.

1. مكافحة الأزمة المالية العالمية,صندوق النقد الدولي . تقرير السنوي 2009 [↑](#footnote-ref-2)
2. **Bodie,Marcus,Kane,Investment,6th ed,Mc.Grow-Hill,2005** [↑](#footnote-ref-3)
3. ,2008 د.حازم الببلاوي ,الأزمة المالية العالمية الحالية ,محاولة للفهم [↑](#footnote-ref-4)
4. د. سامر طنطكجي, ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية,دار النهضة,دمشق,2008 [↑](#footnote-ref-5)
5. المصدر : مجلة الاقتصادية العدد رقم (376) [↑](#footnote-ref-6)
6. **www.wtrg.com** [↑](#footnote-ref-7)
7. Oxford business Group (THE REPORT **Syria 2009**) [↑](#footnote-ref-8)
8. **أ.د.علي الخضر و آخرون, التسويق الدولي ,منشورات جامعة دمشق,2006** [↑](#footnote-ref-9)
9. Oxford business Group (THE REPORT **Syria 2009**) [↑](#footnote-ref-10)
10. مجلة الاقتصادية العدد:433 [↑](#footnote-ref-11)